

اهمية التخطيط التربوي

أ/ محمد الطاهر طعيلي

مقدمة:

بعد أن صارت التربية ضرورة في المجتمعات لما لها من أهمية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية عامة، صار لابد من الاهتمام بالتخطيط التربوي إلى جانب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وأخذ التخطيط التربوي الشامل شكله الخاص وأصبح ينظر إليه على أنه ضرورة لتنمية التربية تنمية فعالة ومنظمة واعتبرت اليونسكو UNESCO التخطيط التربوي واحد من أهم نشاطاتها وعقدت لأجله مؤتمرات وصدرت مجالات خاصة بالتخطيط التربوي.

ورغم اختلاف مفهوم التخطيط التربوي وطرقه وتطبيقاته من بلد لآخر فهو بصفة عامة مجموعة من التدابير للمحددة التي تتخذ من أجل الوصول إلى هدف معين. وهذا يعني أن الخطة تتخذ من خلال هدف يراد تحقيقه وكذلك تدابير تتخذ من أجل الوصول إلى هذا الهدف (إبراهيم ناصر 1988)، والتخطيط التربوي ما هو إلا رسم لسياسة شاملة عامة للتربية في إطار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، لأن العملية التربوية تؤثر وتتأثر بهذه النواحي في كل مجتمع وكل دولة لهذا لابد أن يكون المخطط التربوي ملما بالأحوال السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في وطنه بالإضافة إلى نظم التعليم في بعض دول العالم وأن يكون واعى بفلسفة التربية ومبادئها وأسسها وطرائقها، وأهدافها، كما يجب أن يكون على صلة بمختلف الهيئات المؤسسات التي تعمل في مجالات التنمية والتخطيط.

لقد كانت الدول الاشتراكية هي السباقة في اتخاذ التخطيط أسلوبا عاما في التنمية في جميع القطاعات. والتربية والتعليم هو أحد القطاعات وهو قطاع يعتبر في أهميته أول القطاعات التي يجب الاهتمام بها. إذ أن علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت واضحة منذ فجر الثورة الصناعية.

إن تطور نظم التعليم وتلاؤمها مع احتياجات المجتمع الجديد أمر أكد عليه المربون منذ الثورة الصناعية وما نوع أنظمة التعليم الحديثة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر إلا إيماننا بأن الأنظمة القديمة لم تتلاءم الثورة وما على التعليم إلا أن يتلاءم حتى يلبي حاجات المجتمع الجديد.

مراحل وضع الخطة التربوية



تكمن أهمية التخطيط التربوي في عالمنا المعاصر للأسباب التالية:

- 1 - حاجة التخطيط الاقتصادي للتخطيط التربوي فهو الذي يلبي حاجات الاقتصاد، وقد أدرك المخططون الاقتصاديون أن العنصر البشري هو أكثر رؤوس الأموال عطاء

وإنتاجا، ولهذا ازداد الشعور بأهمية التربية في إعداد الأفراد، الفنيين، والمهندسين والمهنيين، والأخصائيين، والإداريين اللازمين لتلبية حاجات الصناعة والإنتاج، وقد أوضحت كثير من الدراسات أن رؤوس الأموال التي تستثمر في التعليم تعوض خلال فترة زمنية قصيرة (9 - 10 سنوات) بينما يحتاج تعويض القروض التي توظف في التنمية الاقتصادية إلى فترة طويلة نسبيا (بين 12 - 18 سنة)

(عبد الله عبد الدائم 1977)

2 - التربية عملية استثمارية : تغيرت النظرة القديمة والتي كانت تنظر إليها وكأنها عملية استهلاك فقد أصبحت عملية استثمار ودليل ذلك ما قامت به الدانمرك وهي البلد الصغير من حيث الحجم وعدد السكان فقد تمكنت بأفرادها المتعلمين من تحويل البلد من بلد زراعي إلى بلد صناعي وهذا من بداية القرن التاسع عشر لتنافي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبيرة كما لعب التعلم دورا في تحويل اليابان إلى واحدة من الدول الصناعية الكبرى.

3- انعدام التوازن في نظم التعليم : ويتضح ذلك في الجوانب الآتية :

أ - انعدام التوازن بين المراحل التعليمية المختلفة، فهنا كتوسع المرحلة الابتدائية على حساب المرحلة الثانوية أو توسيع في التعليم دون التوسع في إعداد المعلمين، أو التوسع في إعداد المدارس والثانويين دون الجامعات... الخ.

ب - انعدام التوازن بين فروع التعليم المختلفة كالاهتمام بالتعليم النظري على حساب التعليم الصناعي أو التجاري أو العكس.

ج - انعدام التوازن بين الخدمات التعليمية، كأن يكون هناك تفاوت بين خدمات مدارس المدينة على حساب المدارس الريفية مثلا.

د - انعدام التوازن بين الكم والكيف في التعليم.

التخطيطي السليم هو يمكننا من الحصول على الكيف أي النوعية والإعداد السليم وإعداد الأفضل وليس الأكثر عددا.

ضرورة التخطيط التربوي:

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي التي جعلت من التخطيط التربوي ضرورة وحتمية لمجتمعنا الحديث ولعل السبب الحقيقي الذي حتم اتخاذ اتجاه واضح نحو التخطيط التربوي هو حدوث عدم توازن بين متطلبات المجتمع الحديث من التعليم وقد أصبح من الضروري اتخاذ تدابير وإجراءات خاصة تتعلق بسياسة التعليم واتجاهات نموه كما وكيف حتى يحدث التوازن بين متطلبات المجتمع عن التعليم وقدرة أجهزة التعليم على الوفاء بهذه المتطلبات وتتمثل العوامل التي جعلت من التخطيط التربوي ضرورة لا مناص فيها فيما يلي

1- عوامل الزيادة السكانية:

إن الزيادة في عدد السكان تعتبر عاملا رئيسيا في زيادة الطلاب على التعليم وهذا ما أدى إلى ضرورة تبني سياسة خاصة في التخطيط التعليمي.

2 – عامل التغير الاقتصادي:

لقد أدى نمو قطاعي الصناعة والخدمات نمو كبيرا خلال القرن العشرين وازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر تتطلب بالضرورة ازدياد الطلب على التعليم، لأن العمل في قطاعي الصناعة والخدمات يتطلب عادة مستويات تعليمية عالية، حيث أن تعقد الحياة الاقتصادية في المدينة وطبيعة الظروف الاجتماعية بها يحتم على جميع الأفراد الحصول على حد أدنى من التعليم العام.

3 – عامل ارتفاع مستويات المعيشة:

هناك علاقة قوية بين ارتفاع مستوى المعيشة والطلب على التعليم إذ كلما زاد دخل الفرد زادت رغبته في التعليم، كما أن دخل الأفراد المرتفع في المجتمعات الفنية يمكن الآباء الاستغناء عن مساعدات أبناءهم في المعيشة بل أنهم يتيحون لأبنائهم فرصا أعظم للتعليم وسنوات أطول للدراسة، كما أدى النمو السريع في التعليم إلى زيادة كبيرة في الميزانيات المخصصة للتعليم مما حتم على الكثير من الدول ضرورة وضع تخطيط للنمو التعليمي حتى يتمكن من الوفاء بالاحتياجات منه والاستغلال الأمثل للمخصصات المالية للتعليم.

4 - عامل التغير في التركيب الوظيفي:

أدى التطور الاقتصادي الحديث إلى نمو في أنشطة الصناعة والخدمات، كما أدى كذلك إلى تغيير في التركيب الوظيفي لجميع القطاعات الاقتصادية هذا التطور الحديث والسريع وجه الأنظار نحو دور التعليم كعامل من عوامل الإنتاج، فكل تقدم علمي أو تكنولوجي يؤدي إلى تطوير في الآلة أو الجهاز الذي يقوم بالإنتاج أو إلى اكتشاف عناصر ذات كفاءة إنتاجية كبيرة أو ظهور منتجات صناعية أو زراعية جديدة هو في الحقيقة نتيجة للتعليم والتدريب، وإذا كانت زيادة التعليم والتدريب تزيد من كفاءة العامل بحيث تجعله أكثر قدرة على الإنتاج، وأكثر قابلية، لتعليم مهارات جديدة، فإنه بهذا الوضع يجب اعتبارها عاملا هاما من عوامل الإنتاج، وأن قيمة مل يخصص لها من أموال بواسطة الأفراد أو الحكومات هو نوع من أنواع الاستثمار له عائد في صورة زيادة في الدخل القومي ورفع في مستوى المعيشة

(محمد سيف الدين فهي 1997)

إذ اعتبرنا التعليم على أنه استثمار فإن أي تخطيط للتعليم يجب أن يكون مبنيا على أساس دراسة احتياجات أنواع ومستويات التعليم المختلفة التي يتطلبها النمو الاقتصادي، كما تحددها الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العوامل المؤثرة في التخطيط:

I - العوامل الداخلية :

أ - التنظيم: المهارات، الخبرات، الاستعداد.

ب - هيكل التنظيم.

ج - توافر رأس المال.

د - الخبرات اللازمة.

هـ - توافر المواد.

و - التسهيلات المادية.

II – الظروف الاقتصادية :

- أ – مركز التنظيم في ظل الظروف الاقتصادية.
- ب – القدرة على الاحتفاظ بهذا المركز.
- ج – العوامل الاقتصادية المحيطة التي تؤثر في التنظيم.

III – العوامل الخارجية :

- أ – الإنتاج القومي، دخل الفرد، عدد السكان ومعدل التكاثر، تنمية بعض المناطق.
- ب – أهم قطاعات الإنتاج القومي.

IV – العوامل الدولية :

- أ – أهمية السوق الخارجية.
 - ب – التقدم في العالم الخارجي.
 - ج – التشريعات العامة.
 - د – التقدم العلمي والتكنولوجي.
 - هـ - الاتجاهات العامة في مستويات المعيشية.
 - و – إمكانية التقدم العلمي وظهور الاختراعات.
- هذه بعض العوامل المؤثرة على التخطيط، ويجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي خطة (محمد سعيد عبد الفتاح ومحمد فريد الضحى 2003)

التخطيط:

تتخذ الدول النامية التخطيط أسلوباً لها لكي تنظم حياتها وترسم طريق مستقبلها، وقد مرت كثير من تلك الدول بخبرات متعددة شجعت غيرها من الدول على إتباع هذا الأسلوب، وقد بينت التجارب أن التخطيط لكي يأتي ثماره لا بد أن يكون شاملاً يتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة مجالاتها.

والتخطيط عملية طبيعية في المجتمع الإنساني، والأمثلة عن تطبيق التخطيط في ميدان التربية يمكننا أن نجدها في العصور البعيدة وبالضبط عند اليونان حيث وضعت إسبرطا نظاماً تربوياً مناسباً للأهداف العسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

و كان هدف التربية هو تكوين المواطن الجندي المثالي الذي يكون مخلصا، وفيما أمينا و شجاعا لذلك احتوت النشاطات التربوية على الرياضة، التدريب العسكري، الرقص الحربي و ألعاب كثيرة أخرى.

كما أن تطبيق التخطيط في ميدان التربية نجد له أصلا أو نجد له جذورا في جمهورية أفلاطون أين اقترح مخططا واضحا يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الأساسية للدولة والذي يجعل عن المدرسة خادمة للمجتمع والدولة.

لكن إذا أخذنا بمفهوم التخطيط كمنهج للعمل الإنساني يستهدف اتخاذ إجراءات في الحاضر لجني الثمار في المستقبل، نجد أن هذا المفهوم يرجع إلى بداية التفكير الديني للإنسان و يكون هذا أكثر وضوحا في تعاليم الإسلام، يقول تعالى: "و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل" و في قصة يوسف عليه السلام و غيرها من القصص قيمة و مكانة و أهمية التخطيط و التدبير في الإسلام، يقول تعالى في سورة يوسف: "يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف و سبع سنبلات خضر و آخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون.

رغم أن جذور التخطيط التربوي موجودة في الأزمنة الغابرة إلا أن التخطيط الذي يقوم على التحديد المنظم للأهداف و تقييم مختلف الاختيارات أو البدائل المتاحة لتوزيع الموارد Ressources بواسطة الأساليب و الطرق المتخصصة بغرض تنسيق تطور التربية مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي¹، فإن أول محاولة ترجع إلى أوائل الربع الثاني من القرن العشرين مع ظهور أول خطة خماسية للتنمية 1928- 1933 بالإنحد السوفياتي، و بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت فكرة التخطيط و أخذت كثير من الدول بأسلوب التخطيط من أجل إحداث التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المنشود.

يرجع استعمال اصطلاح التخطيط إلى عام 1910 حيث استعمله الاقتصادي النمساوي "كريستيان شويندر" إلا أن اللفظ لم يشتهر إلا بعد أن أخذ الإتحاد السوفياتي بمنهج التخطيط الشامل عام 1928.

و يعرف التخطيط على أنه عملية ترتيب الأوليات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، و هو بهذا المعنى وسيلة منظمة يتم بموجبها حصر الموارد ثم تحديد طريقة استغلالها بحيث تحقق الغايات المرجوة في أقصر وقت و بأقل تكلفة و أدنى قدر من الضياع. و حسب عبد الباسط محمد حسن فإن التخطيط عبارة عن عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة و ذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع و تحديد مطالبه و تقدير حاجاته تقديرا فعليا و وضع خطة شاملة متكاملة، و متجددة في الوقت نفسه لتحقيق هذه المطالب و الحاجات خلال فترة زمنية معينة في ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك و ينمو في إطارها مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقليات ثم تحديد لأنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات.

و تتمثل العناصر الرئيسية للتخطيط في:

- أ- تقدير موارد المجتمع تقديرا دقيقا للتعرف على إمكانياته المادية و البشرية و تحديد احتياجاته تحديدا واقعيا دقيقا.
 - ب- حصر الحاجات الأساسية و ترتيبها حسب الأولوية أو الأفضلية.
 - ج- توضيح الوسائل و النظم و التنظيمات الموجودة في المجتمع و التي يمكن الاستعانة بها في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع.
 - د- تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف.
 - هـ- تحديد الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك في إطارها.
- المخططات التربوية الجزئية: إن التربية وسيلة بقاء و استمرار المجتمع و كذلك هي وسيلة تقدمه و تطوره إن أريد لهذا التقدم و التطور أن يكون عميق الجذور متأصلا في حياة الأفراد

و قد تفتنت المجتمعات الحديثة إلى أهمية التربية فأولتها عنايتها و خصصت لها المال و الجهد و أعدت لها الخبراء و المختصين.

و مجتمعنا و هو يمر بفترة تحول و تغير يعمل فيها أبناؤه بكل جهد و مثابرة للحاق بركب الحضارة، هذا الانتقال السريع يعتمد أساسا على التربية لكونها الوسيلة الأساسية لنمو الفرد الذي يعتبر الهدف الأساسي من كل تطور، و قد ركزت بلادنا على هذا المبدأ منذ الاستقلال و المخططات التنموية المختلفة أولت أهمية كبيرة لقطاع التربية و الدليل على هذا المبالغ الهائلة التي تخصص للتعليم في جميع مراحلها و في شتى أنواعه.

الأبعاد التاريخية للخطة التنموية الجزائرية:²

من خلال حركات التحرر الوطنية و كذلك الجمعيات و الهيئات السياسية ظهرت الأبعاد التاريخية للخطة التنموية الجزائرية في كل من نداء أول نوفمبر 1954 و مؤتمر طرابلس 1962، و يمكن تلخيص هذه الأبعاد في نقطتين:

1- في مجال تكوين الشخصية الوطنية (المجال الاجتماعي).

2- في مجال البناء و التشييد (المجال الاقتصادي).

ففي المجال الاجتماعي كان الهدف المحافظة على الدين الإسلامي و الأخلاق الفاضلة و تعريب التعليم و دعم القيم و كذا الثقافة الوطنية و توفير العيش الكريم لكل الفئات الاجتماعية.

أما في المجال الاقتصادي فإن الأهداف تمثلت في الحاجات الأساسية للمواطن، بناء اقتصاد قوي و مخطط، تصنيع البلاد مع تحكم الدولة في هذا المجال.

و لتحقيق هذه الأهداف و غيرها، و من ثم ترجمتها إلى واقع قامت الجزائر و منذ العشرية الأولى من الاستقلال بوضع عدة خطط تنموية تلبى الاحتياجات الاجتماعية للشعب و تحطم آلية التبعية الموروثة عن الاستعمار بغية تحقيق اقتصاد وطني مستقل، و كذلك التحكم في التنمية و التمكن من توزيع ثمراتها على فئات الشعب المختلفة.

أما أهم المخططات التنموية فهي: المخطط الثلاثي (1967- 1969) ثم المخطط الرباعي الأول (1971- 1973)، فالمخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)، و بعد ذلك المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)، و أخيرا المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).

و تتمحور أهداف المخططات التربوية الجزائرية فيما يلي:

- 1- إحياء و تجديد الثقافة الوطنية و التعريب المتدرج للتعليم على أساس علمي و وسائل حديثة.
- 2- المحافظة على الشخصية الوطنية و الثقافية.
- 3- توسيع نظام التعليم عن طريق توفير التعليم للجميع و في كل المستويات و خاصة التعليم الابتدائي.
- 4- جزأة البرامج من خلال تكييفها لواقع البلاد.
- 5- توسيع التربية الجماهيرية و تجنيد كافة الوسائل و الإمكانيات و كذلك تجنيد المنظمات الوطنية لمكافحة الأمية و تعليم كافة المواطنين القراءة و الكتابة و تكوين الإطارات الفنية والإدارية و المدرسين حتى يمكن تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.
- 6- التوازن في عملية التطور للتعليم بنوعيه العام و التقني و بين الحضري و الريفي و بين التعليم النظري و العملي و كذلك بين التكوين الأدبي الإنساني و التعليم العلمي.

الخطوط العريضة للمخططات الإنمائية:

إن سياسة التنمية في بداية الفترة 1967، قد فرضتها الوضعية السائدة في البلاد غداة الاستقلال و المتميزة بخضوعها للسيطرة و التبعية و التفكك و انعدام قاعدة اقتصادية و وضعية اجتماعية مأسوية ناتجة عن الاستغلال الاستعماري، و من الخسائر التي حدثت خلال حرب التحرير، و هي أيضا لا تقل أهمية عن أحداثها الأخرى حيث تفتشت الأمية الأمراض، سوء التغذية، البطالة، التهجير.

كانت الإستراتيجية المطبقة مع أول مخطط تنموي مستمدة من المذهب السياسي والاقتصادي للثورة و كانت أهدافها ترمي من جهة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية المستعملة للشعب الذي عانى ويلات الاستعمار بغية تشييد اقتصاد وطني مستقل و للاستجابة لهذه الأهداف كان لا بد من ضمان التحكم في التنمية و كذلك في وسائل نشر و توزيع ثمرات هذه التنمية على فئات الشعب الواسعة، و في هذا المنظور دخل الاختيار التاريخي للاشتراكية كوسيلة تنمية وطنية أصلية و التخطيط كطريقة قيادية و توجيهية موحدة للاقتصاد، و يكون للدولة حصة الأسد في المتابعة و المراقبة و الإشراف الكامل على مختلف القطاعات الاقتصادية منها و الاجتماعية و وجهت السياسة التنموية في شكل مخططات قصد التحكم والمتابعة و جاءت هذه المخططات كتجسيد لإستراتيجية التنمية في البلاد..

نفقات المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

أنشئ أول مخطط لتنظيم السياسة التنموية و تجسيدها في الواقع و تم اختيار التخطيط المركزي كمنهج للتسيير و التنفيذ، و يهدف هذا المخطط في خطوطه العريضة إلى ما يلي:

- 1- تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد متمركزة على تقويم المحروقات وتنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية.
- 2- احتكار الدولة لمعظم النشاطات.
- 3- التدخل المباشر للدولة في المؤسسات الأجنبية المحلية إلى أن تم تأميمها خلال 1971 بنسبة 51% و لتحقيق هذه الأهداف و غيرها فقد تم رصد مخصصات مالية لهذا المخطط و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (01) المبالغ المالية المخصصة لبرامج الاستثمار للمخطط (1967-1969)
الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة المئوية	البرامج المخصصة	المطاعات
3,86	035	المياه
13,9	126	الزراعة
0,11	001	الصيد البحري
17,88	162	المجموع
25,05	227	المحروقات
24,06	218	الصناعة القاعدية
5,40	049	صناعات التحويل
5,07	046	المتاجم والملاحة
-	-	أشغال تنموية
3,86	034	السياحة
-	-	التنقل
1,32	012	المواصلات
-	-	التخزين والتوزيع
5,07	046	المصالح المنتجة
82,56	748	الاستثمارات المنتجة
3,75	034	الاتصالات
-	-	المناطق والأرصاء الجوي
3,75	034	المنشآت الأساسية
3,75	034	السكن
8,94	081	التربية والتكوين والجماعات الإدارية
0,99	009	الطرق غير المحدودة
13,68	124	المجموع
17,43	158	المنتج والمنشآت الأساسية
%100	906	الاستثمارات

و تظهر الأرقام المقدمة الأهمية التي أعطيت لكل قطاع في إطار أولويات التنمية في ذلك الوقت.

في مجال التربية و التعليم فإن هذا المخطط جاء في إطار محاولة إضفاء الصبغة الوطنية على النظام التربوي بعد الاستقلال و توثيق الصلة و ترصيص البناء بينه و بين الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.

إن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كانت تفتقد كثيرا إلى المؤسسات التعليمية ما عدا العدد القليل من المدارس التي خلفها الاستعمار الفرنسي و التي كانت تتواجد في المدن الكبرى و التي كانت مخصصة لأبناء المعمرين و بعض أبناء المحظوظين، لقد كانت المؤسسات المتوفرة آنذاك لا تكفي لاستيعاب كل الأطفال، و عليه عمدت الدولة و عن طريق المخطط الثلاثي 1967-1969، إلى العمل على ترقية قطاع التربية و التعليم و ذلك عن طريق تشييد المؤسسات التربوية و توفير إطارات التعليم لسد العجز الكبير و كذلك توفير التجهيزات والوسائل اللازمة للمؤسسات التربوية و كل ذلك يتطلب مجهودا كبيرا و هاما من الدولة.

لقد حاول المخطط الثلاثي مواجهة الأمية التي كانت تشمل أكثر من 74,6% من الأطفال البالغين 10 سنوات، و ما يقرب عن 54% من فئة (6- 13 سنة) غير مسجلين في المدارس الابتدائية.

و كذا استطاعت السياسة التعليمية خلال هذه الفترة أن تظهر بوضوح استمرارية الزيادة و النمو في نسبة التعليم الابتدائي و تقليص التعاون الأجنبي و ارتفاع نسبة الجزارة بفضل سياسة تكوين المعلمين.3

المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

يشكل هذا المخطط الاستمرارية في تدعيم بناء الاشتراكية و تنفيذ إستراتيجية التنمية كما يسعى إلى عملية تغيير جذري و عميق لظروف الإنتاج المؤدي لتطوير حياة الأرياف و يضع القواعد الأساسية للتصنيع الذي يضمن الانتقال من اقتصاد موروث عن الاستعمار إلى اقتصاد وطني حديث و مستقل، و العمل على سد الحاجيات الوطنية من الإنتاج الوطني الصناعي و الفلاحي، و يحقق في الوقت نفسه إنجاز نظام تربية و تكوين و متجدد يضمن ترقية الجزائريين ثقافيا و تقنيا إلى مستويات تضمن لهم الرقي و التطور.

و من أهم الأهداف العامة لهذا المخطط:

- الرفع من مستوى المعيشة للمواطنين.
- الوصول إلى مرحلة السيادة على الاقتصاد و محاولة الوصول إلى معدل سنوي معتبر.

- الاستخدام الأقصى للموارد الطبيعية لبناء اقتصاد و كذلك صناعة وطنية متطورة.

- التوزيع العادل للحقوق و المداخل.

و في الشق المتعلق بالتربية و التكوين فإن هذا المخطط هدف إلى خلق نظام تربوي قادر على التكفل و إتاحة الفرصة لكل مواطن أن تطور قدراته و استعداداته العقلية والفكرية و كذلك كفاءاته العملية لصالحه الشخصي و كذلك لفائدة مجتمعه و وطنه.

و تتمثل الأهداف الرئيسية للجانب التربوي من المخطط فيما يلي:

1- زيادة هياكل الاستقبال و الإمكانيات للتعليم حتى تكون هنا كفرص متساوية لجميع المواطنين عبر كامل التراب الوطني.

2- الاستمرار في التوسع في تكوين المعلمين و كذلك في التكوين الداخلي للتجاوب مع التزايد المستمر لأعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس سنويا.

3- إصلاح محتوى التكوين و التعليم العام لجعله يتجاوب مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

4- الاستمرار في التوسع في التعليم التقني و المهني بغرض القضاء على النقص في اليد العاملة المدربة.

5- عقلنة عملية تمويل التربية لجعلها أكثر فعالية.

6- يؤكد النظام التربوي على الاختيارات الأساسية للوطن و المتمثلة في التعريب، ديمقراطية التعليم، الجزارة و التوجيه العلمي و التقني للتعليم.

7- تعميم التعليم الابتدائي و جزارة المعلمين و الرفع من مستوى تكوينهم.

8- تعريب و جزارة الإطارات و المؤسسات التعليمية و محتوى التعليم.

9- تلبية حاجات الاقتصاد للعامل المؤهل.

و قد تميز هذا المخطط بتمويل جيد قدرت فيه الإعتمادات المالية التي خصصتها الدولة لقطاع التربية و التعليم بـ 3305 مليون دينار جزائري، موزعة بين التربية و التكوين والمعاهد التكنولوجية بحيث خصص لقطاع التربية لوحده 2715 مليون دينار من مجموع

الاعتمادات أي بنسبة 82%، و خصص لقطاع التكوين 381 مليون دينار أي 12%، و 200 مليون دينار مخصص للمعاهد التكنولوجية 6%.

جدول رقم (02) توزيع الاعتمادات المالية في المخطط الرباعي الأول و المخصصة لقطاع التربية.

المراحل	الاعتمادات	النسبة
الابتدائي	913 مليون دج	33,30%
الثانوي	1245 مليون دج	45,30%
العالي	510 مليون دج	18,77%
خارج التعليم	48 مليون دج	2,13%
المجموع	2718 مليون دج	100%

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مرحلة التعليم الثانوي حازت على حصة الأسد من الإعتمادات المالية المخصصة تليها المرحلة الابتدائية ثم المستوى العالي وهذا دليل على اهتمام الدولة بالمستوى الثانوي والابتدائي في المقام الأول في هذه المرحلة نظرا للعدد الكبير للتلاميذ بهاتين المرحلتين.

المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977):

يهدف هذا المخطط إلى تعزيز ما تم إحرازه من خلال تنفيذ المخططات السابقة (المخطط الثلاثي 1967-1969) و الرباعي الأول (1970-1973) و من أهم أهدافه:

1- مواصلة و تعجيل سياسة التعريب على اعتبار أن اللغة العربية هي الوسيلة الأساسية لاسترجاع الشخصية الوطنية الثقافية، و لا بد من جعل هذه اللغة الناقلة التربوية و أداة عمل في الحياة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما يجب تشجيع سياسة التعريب خارج المدرسة كذلك، و هذا بمواصلة المبادرات التي شرع فيها في إطار برامج مقاومة الأمية عبر جهاز الإعلام و المساجد و المدارس و كل المؤسسات الأخرى.

- 2- إعطاء دفع جديد في مجال التربية و ذلك بإنشاء المدرسة الأساسية التي تضمن لجميع الأطفال تعلمًا لا يقل عن تسع سنوات، ويشكل هذا لبنة بالغة الأهمية بالنسبة لتربية الأجيال.
- 3- إعادة بحث مضمون التربية و جهاز التكوين خلال المخطط بكيفية تضمن توحيد النظام و تفاعله مع البيئة حتى يمكن تلبية الاحتياجات الواسعة التي يتطلبها الاقتصاد، كما أنه تم التأكيد على تحسين نوعية التعليم بشكل مستمر.⁴
- إن إصلاح التعليم الابتدائي و المتوسط بإنشاء المدرسة الأساسية سيسمح في المستقبل من إزالة التسرب الذي يطرأ قبل الدخول إلى التعليم المتوسط.
- 4- دعم و توسيع الجوانب الديمقراطية للجهاز التربوي و التكوين ستؤدي إلى توسيع سريع جدا لكل مستويات التعليم، ففي التعليم الابتدائي سيرتفع عدد التلاميذ من 2400000 إلى 3000000، بينما يرتفع عدد الملتحقين بالمدارس المتوسطة من 320000 إلى 570000، و يرتفع إعداد التعليم الثانوي من 61000 عام 1973 إلى 130000 بالنسبة إلى التعليم الأصلي تقرر أن يستقبل 12000 تلميذا، أما في مجال الهياكل الأساسية تقرر إتمام تجهيز 22000 قسم و بناء 372 مدرسة، هذا بالنسبة للتعليم الأساسي، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فسيتم بناء 100 ثانوية أو تكنولوجية.
- 5- دعم المضمون العلمي و التقني للمنهج التربوي و في هذا دعم لمضمون ديمقراطية التعليم، هذا التعليم الذي من واجبه أن يكون أداة أو وسيلة حقيقية تمكن الجميع من الدخول إلى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بكل سهولة و يسر و تأكيدا لهذا الخيار، فقد تقرر إدخال تعليم بتعدد التقنيات بصورة تدريجية لتكوين الإدراك للأشياء الملموسة و فتح الباب أمام تكوين الخبرات الفنية.
- و قد تم تخصيص المبالغ المبينة في الجدول التالي:

- رئاسة مجلس الوزراء: المخطط الرباعي الثاني 1974-1979، تقرير عام.⁴

جدول رقم: (03) المبالغ المخصصة لبرنامج الاستثمارات في مجال التربية و التكوين خلال المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 بملايين الدينارات

النسبة	النفقات المخصصة للبرامج الجديدة	مجموع النفقات المصرح بها 77/74	الهياكل
72,23	1094	15000	أقسام وأماكن الابتدائي
112,6	450	400	المطاعم المدرسية
94,84	2327	2454	التعليم المتوسط والمعاهد الدينية
57,84	544	937	التعليم الثانوي
//	2290	2260	التعليم العالي
//	1900	2166	التكوين
//	380	230	مصاريف مختلفة
//	8988	90947	المجموع

المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة من أجل تنمية قطاع التعليم وليلعب دوره الكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المخططات التنموية السابقة، فقد لوحظ أن هناك بعض التأخير في إنجاز الاستثمارات المخططة، فجاء المخطط الخماسي الأول كمخطط لتصحيح مسار التخطيط وتفادي أخطاء الماضي، لذلك فقد اعتمدت فيه تحديد أهداف واضحة ومراعاة التخطيط المنسجم.

وقد تمثلت اهتمامات المخطط الخماسي بهذا الصدد إلى الاستمرارية في تحقيق الأهداف التي يجب العمل من أجلها على المدى البعيد، وربط التكوين الأولي والتخصص بتلبية الحاجات الاجتماعية وحاجات الاقتصاد وذلك عن طريق ربط محتوى المناهج بالأهداف الاجتماعية على المديين المتوسط والبعيد (مصطفى زايد 1986: ص184).

و قد نص المخطط على أن الإسراع بوضع نظام تربوي محكم بمقدوره تجديد مجموع الطاقة البشرية المتوفرة و على تكييف برامج و مواده لاستعمالها تبعا لمقتضيات التنمية في البلاد و قادرا على ضمان تحسين فعالية الأعمال بالتقوية التدريجية و المستمرة لمستوى المؤهلات و الكفاءات.

تمويل المخطط:

لقد أدخلت تغييرات فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات التربوية في هذا المخطط و ذلك بوضع ما تبقى من انجازات غير محققة في المخططات السابقة، زيادة على تقدير الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع خلال الفترة الجديدة 1980-1984، بحيث قدرت مجموع الإعتمادات المالية الغير المحققة من المخططات السابقة لغاية 31-12-1979 بـ 30252,3 مليون دج، بينما قدرت اعتمادات البرامج الجديدة أي خلال الفترة 1980-1984 بـ 35440 مليون دج، و من بين هذه الإعتمادات المالية حظي قطاع التربية و التعليم بمراحلته الأساسية و الثانوية بمجموع 33312,3 مليون دج مقسمة إلى 15772,3 مليون دج منتظرة لإنجاز من البرامج السابقة و بـ 17540 مليون دج اعتمادات مالية للبرامج الجديدة فترة 1980-1984.

برنامج استثمارات المخطط الخماسي (1980-1984):⁵

جدول رقم (04) ملايين الدنانير

تأثر 1980-1984 في 106 دج		مجموع البرامج	البرامج الجديدة	باقي الإنجاز من 1979-12-31	
7544,3	25768	3312,3	17540	15772,3	التربية
3500	7800	11300	3600	7700	التكوين
12480	8600	21080	14300	6780	التعليم العالي
23524,3	42168	656923	35400	3025,3	المجموع

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

إن المخطط كما جاء في الديباجة يستهدف تنظيم و تنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة و تلبية متطلبات البناء الاشتراكي و تقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد و هو يسعى لبلوغ غايتين:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بتلك المرحلة و الوسائل الممكنة - تعبئتها من جهة و إدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى.

و تستهدف التوازنات العامة للاقتصاد خلال فترة المخطط إلى:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة جد مرتفعة 3,2% كل سنة.

ب- مواصلة نمو الإنتاج و الاستثمارات مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة.

ج- المحافظة على استقلال الوطن الاقتصادي و استقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

أما فيما يتعلق بالتربية و التكوين فإنه إذا كانت المرحلة السابقة قد ركزت على توسيع التعليم الأساسي، فإن هذا المخطط شجع بناء جهاز التكوين المهني و التقني و الذي من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل فعال، كما ستضاعف شعب التعليم الثانوي وتنوع عن طريق الإصلاحات التي تم الشروع فيها.

ومن الأهداف المسطرة في مجال التربية خلال هذا المخطط:

- استكمال عملية تطبيق المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات و توسيع ديمقراطية التعليم بضمان لكل طفل سنه ست سنوات الالتحاق بالمدرسة و كذلك مواصلة تعريب التعليم و تدعيم الأبعاد العلمية و التقنية له.

- رفع معدل التمدرس بالنسبة للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 6- 13 سنة من 71,2% سنة 1983- 1984 إلى 78% عند نهاية المخطط.

- ارتفاع معدل الانتقال من الطور الثاني من التعليم الأساسي إلى الطور الثالث منه من 72,7% في 1983 إلى 85% سنة 1987، أما بالنسبة للالتحاق بالتعليم الثانوي فإن معدل الالتحاق يبقى ثابتا بنسبة 50%.

- التخفيض من أعداد التلاميذ في القسم بحيث لا يتجاوز الحجم 30 تلميذا عند نهاية المخطط بالنسبة للطور الأول و الثاني و 20 تلميذا بالنسبة للطور الثالث من التعليم.
 - و في مجال التمويل فإن الاستثمارات الجديدة للفترة الخماسية تقدر بـ 19 مليار من الدينارات، و تقدر اعتمادات الدفع الضرورية لإنهاء البرنامج في طور الانجاز و انجاز البرنامج الجديد بمبلغ 22 مليار دينار.
 - كما يقدر البرنامج في طور الانجاز عند نهاية المخطط بحوالي 14 مليار دينار.
 - و في هذا المنوال يتعين اتخاذ تدابير عديدة من شأنها تنظيم المنظومة التربوية بصفة جيدة و تحقيق اقتصاد ضروري، و عليه تتمثل هذه التدابير فيما يلي:
 - تحسين وسائل التخطيط الخاصة بقطاع التربية قصد التحكم أكثر في المشاريع.
 - إعداد و تطبيق إصلاح التعليم الثانوي الذي يجب أن يفضل تنوع شعب التعليم و يلج على تطوير التعليم التقني.
 - تصميم نماذج جديدة من المؤسسات التربوية قصد التخفيض من تكاليف الانجاز و تقليص آجاله.
 - تحسين إجراءات التوجيه المدرسي و تطبيق تعليم الدعم الكفيل بتجديد عدد الراسبين في المدارس.
 - إدخال وسائل تعليمية جديدة لا سيما التعليم الآلي.
 - تنشيط البحث في علم النفس التربوي ضمن المعهد التربوي الوطني.
- جدول رقم (05): تمويل البرنامج (بملايين الدينارات)

المجموع	التعليم العالي	التكوين	التربية		
31,500	6,500	6.000	19.000	89 - 85	برنامج جديد
64,700	11,700	17.000	36.000		برنامج كامل (مجموع البرامج بما فيها الجاري إنجازها)
45.000	10.000	13.000	22.000	89 - 85	النفقات (اعتمادات)
19,700	1,700	4.000	14.000	1989/12/31	البرنامج الجاري إنجازه

المراجع:

- 1- إبراهيم عصمت مطاوع 1994 "أصول التربية" دار الفكر العربي .
- 2- عبد الله عبد الدائم، 1977، "التخطيط التربوي" دار العلم للملايين- بيروت
- 3- محمد سيف الدين فهي 1997 " التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه و مشكلاته" المكتبة الانجلو مصرية – القاهرة.
- 4- محمد سعيد عبد الفتاح و محمد فريد الضحى 2003
- 5- تربي راجع: مبادئ التخطيط "ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- 6- سمير كامل محمد 1996 "التخطيط من اجل التنمية " المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية
- 7- خليل خميس: المدرسة الأساسية في الجزائر بين خطة التنمية و اقتصاد الوقت، 1998،
- 8- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: خلاصة الحصيلة الاقتصادية، 1967- 1978، ماي 1980.
- 9- منصور حسين و مصطفى زيدان 1976 "سيكولوجية الإدارة و الإشراف" مكتبة غريب – القاهرة
- 10- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المخطط الخماسي 1980- 1984، تقرير عام.